السياسات العامة وأداء الزراعة في العراق

د. ثائر محمود رشيد العاني

يواجه الاقتصاد العراقي جملة تحديات وصعوبات بسبب اداء السياسات الاقتصادية التي انعكست على اداء الزراعة من خلال جملة مؤشرات هي:

١- تعتمد التنمية الزراعية في أي بلد على الامكانات والموارد الاقتصادية والزراعية المتاحة كما ان هدف ووسائل السياسة الزراعية ينبغي بناؤها ليس على كمية موارده الانتاجية فحسب بل وعلى صفاتها النوعية والقدرة على توجيهها وادارتها بما يحقق الاستخدام الكفوء لها، فبالرغم من وجود طاقات وامكانيات زراعية نجد ان نسبة الاراضي الصالحة للزراعة تبلغ ٢٧٪ من اجمالي مساحة العراق وبما يعادل ٤٨ مليون دونم الا ان المستغل منها فعلياً لا يتجاوز ١٦ مليون دونم تقريباً وبما يعادل ٢٨٪ من الاراضي الصالحة للزراعة ومازال هناك ٧٢٪ من تلك الاراضي غير مستغل يمكن زراعته باستخدام اسلوب تكثيف الانتاج الزراعي أي زيادة غلة الدونم الواحد من خلال تحسين طرق الانتاج الزراعي.

٢- تبلغ نسبة الاراضي التي تترك بورا من الاراضي الزراعية المستغلة بحدود ٤٦٪ وذلك لفقر التربة وعدم استعمال الاسمدة الكيمياوية والحيوانية.

٣- تبلغ المساحة المزروعة بالحبوب بحدود ١٣,٨ مليون دونم وهي تعادل ٨٦٪ من الاراضي المزروعة.

٤- تأخذ زراعة الحنطة اكبر المساحة الزراعية إذ تبلغ حوالي ٥,٥ مليون دونم وهي تعادل ٥١٪ من مساحة الاراضي المزروعة ويأتي بعدها الشعير ٣٠٪ والرز ٣٪.

٥- بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الصناعية ٢,٨٪ وهي نسبة قليلة لا تتناسب مع امكانية مسايرة التطور الصناعي فعلى سبيل الابانه تبلغ نسبة زراعة القطن ١,٥٪.

٦- بلغت المساحة المزروعة بالخضراوات ٤,٧٪ من مساحة الاراضي المزروعة اما مساحة بساتين الكروم والفاكهة ١,٢٪ والنخيل ٣,٦٪ . وعند ملاحظة توزيع الاراضي بالمحاصيل والخضراوات جغرافياً نجد ان ٥٥,٩٪ من المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية تتركز في المنطقة الشمالية وتشكل الحنطة فيها نسبة كبيرة، في حين تبلغ المساحة المزروعة بالمحاصيل في المنطقة الوسطى والجنوبية بحدود ٤٤٪ يشكل الشعير فيها نسبة كبيرة اما المحاصيل الصيفية فحصة المنطقة الوسطى والجنوبية تعادل نحو ٧٢,٣٠٪ من المساحة المزروعة وتنخفض حصة المنطقة الشمالية لتصل الى ٢٣,٧وذلك لاعتمادها بشكل أساس على مياه الامطار.

٧- بلغ انتاج العراق من الحبوب في سنة ٢٠٠١ حوالي ٣,٢ مليون طن يشكل حوالي ٤٤,٦٪ فقط من حاجة القطر من الحبوب واستورد ما قيمته ١,٢٢٠ مليار دولار من المنتجات الزراعية الرئيسة. وفي عام ٢٠٠٢ كان انتاج الحبوب يصل الى ٣,٨٤ مليون طن أي ما نسبته ٥٨,٧٪ فقط من حاجاته من الحبوب مستوردا ما قيمته ٦٨١ مليون دولار من المنتجات الزراعية الغذائية، في حين انخفض الانتاج من محصول القمح والشعير عام ٢٠٠٣ الى نصف ما كان عليه عام ١٩٩٠ حيث بلغت الكميات المنتجة من القمح عام ٢٠٠٣ حوالي ١,٠٨٥ مليون طن ومن الشعير حوالي ٨٠٠ الف طن فقط.

٨- خلال المدة ٧٠- ٢٠٠٢ نما انتاج الحبوب بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ١,٨٪ تقريباً اما انتاج القمح فكان ٢,٣٪ والشعير ٠,٦٪ في حين بلغ معدل نمو السكان ٣,٢٪ مما يعني عدم القدرة على تأمين متطلبات الغذاء واشباع حاجات السكان من السلع الاستراتيجية.

٩- تشير احصائيات الأمم المتحدة الى معدل نمو سالب سنوي في الانتاج الزراعي خلال حقبة التسعينيات يعادل ١,١٪ وانخفاض نصيب الفرد من الانتاج المحلي الزراعي بمعدل سنوي يعادل ٣,٣٪ لنفس المدة وزامن هذا التراجع انخفاض حاد في الانتاجية. فعلى سبيل الابانة انخفضت انتاجية الدونم من محاصيل الحبوب (الرز) من ٢٢٠٠ كيلو للهيكتار الواحد عام ١٩٩٠ الى ٩٠٠ كيلو عام ٢٠٠٠ وكذالك انخفضت انتاجية النخلة الواحدة من التمور من ٣٢ كيلو الى ١٠ كيلو خلال العقود الثلاثة الماضية.

١٠ – التحدي الآخر هو زيادة الطلب على الغذاء وعليه يصبح امام الزراعة العراقية تحد حقيقي في مجال الأمن الغذائي إذ يستورد العراق أكثر من ٧٠٪ من غذائه من الخارج وبخاصة مادة الحبوب (حنطة ، رز) أي أكثر من ٤ ملايين طن سنوياً.

وعلى أساس ذلك نجد ان هنالك اختلالاً مستمراً بين حجم الموارد المتاحة ذاتياً وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يتطلبها السكان ويظهر ذلك جلياً في الاختلال الموجود بين الانتاج والاستهلاك. فقد ادى النمو السريع في الطلب على المواد الغذائية طول المدة الماضية وقصور الانتاج الزراعي للاستجابة لمتطلبات هذا النمو وسوء اداء السياسات الزراعية فضلاً عن الحصار الجائر الى تفاقم الانكشاف الغذائي واتساع الفجوة الغذائية، فعلى صعيد الاكتفاء فان أكثر من ٧٠٪ من الاستهلاك المحلي للاغذية يعتمد على الاستيراد الخارجي وهذه المؤشرات خطرة خاصة مع احتمالات ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب العولمة وسياسات دعم الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة واوربا وعدم القدرة على الانتاج المحلي مما سيؤدي الى ارتفاع فاتورة الغذاء على المستهلك العراقي على نحو ما سنرى.

ويمكن القول ان المدة الماضية دفعت الى المزيد من الاخفاق في اداء السياسة العامة ذلك ان هنالك سبع ازمات احاطت بالتنمية الزراعية في العراق. اضف الى ان البعض من هذه الازمات أو المعوقات تعد من سمات الزراعة وخصائصها ويكون لها عادة تأثير سلبي على معظم الأنشطة الزراعية فضلاً عن ان هنالك علاقات تبادلية بين المتغيرات المكونة لهذه الازمات، أي ان ثمة تأثيراً متبادلاً بين هذه الازمات بحيث ان السيطرة على أي منها وازالة اثارها السلبية سيكون لها تأثير ايجابي على حل الازمات الاخرى وهذا ما يجعل السيطرة على بقية الازمات أكثر يسراً كلما تقدمنا في مراحل التنمية وذلك بسبب الطبيعة الزراعية لتأثير المتغيرات التنموية ، ويمكن بيان هذه الازمات على النحو التالي:

ازمة اختلال التوازن الاقتصادي.
ازمة التمويل والاستثمار.
ازمة التكنولجيا والبحث العلمي.
ازمة المعالة الزراعية.
ازمة الادارة وضعف الهياكل التنظيمية والادارية.
ازمة التخطيط والسياسات الزراعية.
ازمة التنسيق والتكامل الزراعي.

وتاسيساً على ما تقدم فان ضعف كفاءة اداء الاقتصاد الزراعي اصبح سمة ملازمة لكل من السياسات الزراعية في العراق خلال المرحلة الماضية ويعود ذلك الى جملة من الأسباب منها :

١- القصور في معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال في الزراعة وذلك يسبب انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة الى القطاع الزراعي قياساً الى الاستثمارات الموجهة للقطاعات الاخرى حيث تعد هذه النسبة ١٢٪ من اجمالي التخصصات خلال المدة ٧٠- ٢٠٠٠ قياساً بالصناعة ٢٨٪ فضلاً عن ان نسبة المصروف الفعلي لا يتجاوز ٦٨٪.

٢- ضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية وضعف التنسيق مع مؤسسات الارشاد الزراعي وما يتبع ذلك من فشل في تحقيق اهدافها في تدريب المزارعين واقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من اجل خفض الكلفة وتحسين الانتاجية والنوعية.

٣- السياسات الزراعية غير الملائمة التي كانت تتسم بالتحيز بجانب المستهلك على حساب المزارعين ولم تشمل كل السلع الزراعية وكانت تستهدف تخفيض أسعار الاغذية من دون اعتبار التكلفة اساساً في تحديد الأسعار الزراعية.

٤- غياب العقلانية في استصلاح الاراضي وتخليص التربة من الملوحة والتأخر في تنفيذ مشاريع البزل الرئيسة إذ لم يكتمل مشروع المصب العام الا عند عقد التسعينيات من القرن الماضي والذي سبق ان اقر في مجلس الاعمار في عقد الخمسينيات مما اثر سلباً على الانتاج الزراعي بحيث أصبحت مساحات شاسعة وسط جنوب العراق خارج عملية الاستغلال الزراعي.

٥- تخلف تكنولوجيا الانتاج الزراعي وانخفاض معدلات استخدام الآلات الزراعية وقلة استخدام الاسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة بالرغم من التقدم النسبي الذي طرأ على تكنولوجيا الانتاج الا انها لا تزال لم تصل الى القدرة على التطور والاقلمة على التقنيات المستوردة بجعلها تتلاءم مع خصائص واحتياجات البيئة الزراعية .

٦- تعد ندرة المياه ومشكلة ادارتها من التحديات التي تواجه مستقبل العملية الزراعية في العراق، إذ بلغت الموارد المائية المتاحة حوالي ٤٤,١ مليار متر مكعب سنة ٢٠٠٢ وكان المتاح منها للاستخدام الزراعي حوالي ٤٠ مليار متر مكعب وهو ما يشكل ٩٧٪ من اجمالي الموارد المائية المتاحة . ويقدر متوسط نصيب الفرد الواحد حوالي ١٧٥٧ متر مكعب وهو ما يقل عن المتوسط العالمي البالغ حوالي ٧٧٠٠ متر مكعب في السنة كما تشير التوقعات الى ان عجز المياه في العراق بلغ ٤,٧٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٢ وليصل الى ١٥,٢٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٥ وهذا ما سيؤثر على حاجة القطاع الزراعي الى المياه وتأثير ذلك على الاراضي المروية التي تمثل نسبة مهمة.

في الهم الاقتصادي

حماية المستهلك والتشريعات المنتظرة

(٢-٣)

حسام الساموك

وحين نستهدف تأشير ما ينبغي ان تنهض به مؤسسات حماية المستهلك في العراق: جمعيات، مؤسسات مجتمع مدني، أو حتى اجهزة رسمية ومراكز بحوث معنية. فمن المهم ان نسعى لقراءة اولية لواقع ما يتم تعاطيه في الميدان التطبيقي لنقف على مدى مصداقية المنتج الوطني، ومدى ما يلتزم به المصدرون للسوق العراقية منتجين كانوا أو مجرد تجار يسعون للفائدة المشروعة عبر مبادلاتهم التجارية .

لا ينكر ان المستوردات التي كانت ترد البلد من الخارج شهدت جزماً اكيداً في عمليات الفحص والتقويم من قبل الأجهزة المعنية بان سطوة النظام السابق، فيما تفرعت اجهزة مماثلة توزعت على الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومعهد بحوث الاغذية ، كل حسب اختصاصه، في تقويم اداء وصلاحية أي منتج صناعي أو انتاجي في شتى الاختصاصات بما فيها المنتجات الغذائية، بل ان حملات منظمة كانت تشن على المصانع غير المرخصة واماكن انتاج وبيع شتى المنتجات الغذائية.

وعندما نؤشر لما يجري في الوقت الحاضر، لانفاجأ بما طرحته سياسات اغراق السوق من بضائع ومكائن ومصنعات كهربائية والكترونية وتقنيات متنوعة الاغراض، فضلاً عن اصناف لمنتجات الالبسة والمستحضرات الطبية وانواع الاغذية المعلبة والمصنعة والمجمدة، كلها دخلت البد من دون أي ترخيص أو فحص أو مراقبة حيث ان جهاز التقييس والسيطرة النوعية مشلول تماماً وتعوقه الآليات المستخدمة في الاستيراد –خصوصاً- من انجاز أي من مهماته وهذا ما ينسحب على هيئة الكمارك ومعهد بحوث الاغذية وكل المؤسسات الرقابية للصناعات والمستوردات.

وفي اية عملية تقويم منصفة لما يغزو السوق العراقية من مستوردات مغالية في تنوعها واصرارها على مزاحمة المنتوج الوطني من حيث الأسعار، فضلاً عن رداءة تلك المنتوجات وسرعة تعرضها للأعطال غير القابلة للتصليح والادامة غالباً، اما في اطار المستوردات الغذائية فقد انذرت الأجهزة الصحية بكل جرأة ما يمكن ان تلحقه تلك المنتجات من ضرر فادح في حياة المواطنين.

هذا الواقع المزري لما يجري في السوق العراقية بمختلف قنواتها وتخصصاتها من البديهي ان يخلق رأياً عاماً مجنداً لمجابهة الغزو الاقتصادي المبطن بالفساد والغش والابتزاز والمخاتلة، لكن الفراغ الذي يشهده البلد في مجال دور السلطة في مساءلة الاطراف التي تقود تلك العمليات غير المشروعة في غالبيتها، والتي تحتم ضرورات ملاحقة هؤلاء قانونياً، فضلاً عن انواع الازمات الاقتصادية والحياتية التي يعاني منها العراقيون عموماً، ترك هؤلاء يمارسون افعالهم المدانة من دون اية محاسبة.

ان من ابسط بدهيات مواجهة تلك الافعال المدانة في السوق العراقية ان تتصدى جهات تمثل منظمات المجتمع المدني والاحزاب والقوى الوطنية لتأخذ دور مؤسسات مسؤولة عملياً عن حماية المستهلك حين غدت المنتجات المسوقة تشكل خطراً مباشراً على اقتصاد المستهلك، وعلى صحته وسلامته.

إرتفاع مفاجئ في أسعار الطابوق بنسبة خمسين بالمئة

بغداد /كريم الحمداني

واصلت أسعار المواد الانشائية ارتفاعها وبقفزات كبيرة بين اسبوع وآخر، ويبدو انها لا تتوقف عند سقف معين مما اثر في حركة العمل واصابها بالشلل.

"الحدث الاقتصادي" التقت احد الموردين لهذه المواد لمعرفة الأسباب التي ادت وتؤدي الى ارتفاع أسعار المواد الانشائية بشكل متواصل.

يقول السيد ناعم الربيعي ان هناك جملة أسباب تقف وراء هذا الارتفاع مع ان حركة البناء يصيبها الركود وتكاد تقتصر على الترميمات والإضافات البسيطة التي يجريها المواطن على بيته، ومنها الاعتماد الكلي على الاستيراد لبعض المواد من الخارج إضافة الى مخاطر النقل البري الناجمة عن الوضع الامني المتردي وازمة الوقود المزمنة ، كل هذه الأسباب وغيرها ساهمت في عدم استقرار أسعار المواد الانشائية، مشيراً الى ان تصاعد أسعار هذه المواد بين فترة وأخرى أخذ يثقل كاهل المواطن الذي يروم بناء مسكن له أو ترميم واضافة ملحق فمثلاً مادة الطابوق تجاوز سعر الاربعة آلاف طابوقة (٦٠٠) الف دينار بينما كان سعرها قبل شهر يتراوح بين (٤٠٠- ٤٥٠) الف دينار ويتذرع أصحاب معامل الطابوق بعدم تجهيزهم من قبل وزارة النفط بمادة النفط الاسود مما اضطرهم الى تامينها من السوق السوداء باضعاف سعرها فضلاً عن مصاعب النقل من المعامل الى المدن وهذا الامر يشمل مادتي الرمل والحصى حيث كان سعر الأول "٢٠" متراً مكعباً يتراوح بين "٣٠٠- ٣٥٠" الف دينار واصل الى موقع العمل واصبح حالياً يتجاوز "٤٠٠" الف دينار، وكان سعر الثانية "٢٠" متراً مكعباً يتراوح بين "٢٥٠ -٣٠٠" واصل الى موقع العمل واصبح حالياً يتجاوز "٣٥٠" الف دينار، اما مادة الجص فقد ارتفعت الى "٢٠٠" الف دينار للسيارة واصل الى موقع العمل بينما كان لا يتجاوز قبل فترة وجيزة "١٥٠ -١٧٥" الف دينار موضحاً اما الأسعار الاخرى فانها سجلت ارتفاعاً اقل من المواد الاخرى حيث اصبح سعر الطن الواحد من السمنت المقاوم المستورد "٢٩٠" الف دينار فيما كان سعره "٢٨٠" الف دينار.

تنويه

ورد سهواً اسم المتحدثة نوال عبد الحميد مديرة الدراسات في اتحاد الصناعات العراقي، على موضوع (جارينكس ٢٠٠٥ يشعل المنافسة بين الشركات وحرب الاسعار بينها) وكأنها كاتبة المقال والصحيح ان أسمها كان يجب ان يرد ضمن موضوع (اتحاد الصناعات العراقي يعقد دورة بشأن التسويق)

المدى الاقتصادي

أسعار لحوم الدواجن العراقية تفوق المستوردة

بغداد/ رياض القره غولي

ارتفعت مؤخراً أسعار لحوم الدواجن العراقية في الأسواق المحلية مقارنة باللحوم المستوردة، اثر الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي والتي ادت الى احجام المستهلكين عن الاقبال عليها خوفاً من تلفها وعدم سلامتها وتعرضها للتلف نتيجة الفترات الطويلة لشحنها وخزنها .

ورصدت (في الحدث الاقتصادي) خلال جولة ميدانية لها في الاسواق المحلية تزايد الطلب على الانتاج المحلي من لحوم الدواجن رغم ارتفاع أسعارها لأسباب تتعلق بشروط السلامة الصحية والتي تفتقد اليها لحوم الدواجن المستوردة حيث لا تخضع في كثير من الاحيان الى الرقابة الصحية.

وقد بلغ سعر الكيلو غرام الواحد من لحوم الدجاج المحلي المجمد زنة (١١٠٠- ١٢٠٠) ومن مجزرة نيسان (٣,٢٥٠) الف دينار للجملة أي بسعر اجمالي يبلغ ٣٠,٢٥٠ (للكيس المكون من عشر دجاجات) فيما تبلغ أسعار الكارتون زنة (١٥) كغم من لحوم الدواجن المستوردة البرازيلية (٢٥-٢٨) الف دينار والامريكية (٣٢,٥٠٠) الف دينار لنفس الوزن.

وبالنسبة لمحال بيع اللحوم (المفرد) فيبلغ سعر الكيلو غرام الواحد أفخاذ مستوردة (٢٢٥٠) دينار من زنة (١) كغم والبرازيلي (٢٥٠٠) دينار للكيلو غرام الواحد و (٢٧٥٠) دينار من زنة (١١٠٠) كغم ، فيما بلغ الانتاج العراقي للكيلو غرام الواحد منه (٣٥٠٠) دينار.

اما أسعار الدجاج العراقي الحي فبلغت بين (٥-٦) الاف دينار من زنة (١) كغم لتتساوى مع معدلات أسعار اللحوم الحمر.

وقال صاحب محل البركة لبيع اللحوم ان أسعار الدجاج العراقي اخذت في الارتفاع اثر تزايد الطلب المحلي عليها وتراجع انتاج الحقول بسبب منافسة اللحوم لها والتي تباع بأسعار متدنية وتفتقد الى الشروط الصحية والتي زادت من مخاطرها الانقطاعات المستمرة للكهرباء بحيث أصبحت تفوح منها رائحة كريهة جعلت المستهلكين يحجمون عن شرائها..

وعزا سبب ارتفاع أسعار لحوم الدواجن العراقية كذلك الى ارتفاع أسعار العلف واللقاحات البيطرية وعدم توفر الدعم الحكومي لها وزيادة أسعار الوقود المستعمل في تأمين الطاقة الكهربائية في الحقول.

وقال صاحب براد لحفظ اللحوم ان كثيراً من الوكلاء واصحاب محال بيع اللحوم احجموا في الفترة الأخيرة عن شراء اللحوم البيض والحمر المستوردة على حد سواء لاحتمالية اصابتها بكثير من الامراض المشتركة ليزداد الطلب المحلي على لحوم الدواجن العراقية لانها أكثر سلامة من المستوردة.

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨